



لعل أكثر قضية تثير اهتمام شريحة كبيرة من المجتمع السوري، هي قضية المعتقلين، خصوصاً لدى النظام، بوصفهم النسبة الكبرى، إذ يقدر عددهم بمئات الآلاف، بين معتقل ومخطف ومحتجز قسرياً.

ورغم البعد الإنساني الطاغي على هذه القضية، إلا أنها قلماً شهدت تقدماً في مجلـمـ المباحثـاتـ التي جـرـتـ خـلـالـ السـنـوـاتـ الماضـيـةـ منـ جـنـيفـ إـلـىـ أـسـتـانـةـ حـالـيـاـ.ـ كماـ أـنـ الأـعـدـادـ المـحـدـودـةـ،ـ الـتـيـ تمـ الإـفـرـاجـ عـنـهـاـ،ـ كـانـتـ ضـمـنـ صـفـقـاتـ لـلـتـبـادـلـ بـيـنـ النـظـامـ وـفـصـائـلـ الـمـعـارـضـةـ،ـ وـلـيـسـ نـتـيـجـةـ لـمـبـاحـثـاتـ سـيـاسـيـةـ.ـ وـمـرـأـءـ أـخـرـىـ،ـ تـثـيرـ نـتـائـجـ اـجـتـمـاعـاتـ أـسـتـانـةـ الشـجـونـ بـسـبـبـ نـتـائـجـهاـ المـتوـاـضـعـةـ.ـ وـمـعـ الدـعـاـيـةـ الـرـوـسـيـةـ التـيـ تـسـبـقـ كـلـ جـوـلـةـ،ـ تـُـلـقـيـ الـأـمـالـ بـالـوـصـولـ إـلـىـ حـلـولـ ذاتـ مـغـزـىـ،ـ لـكـنـ سـرـعـانـ ماـ تـعـودـ خـيـبةـ الـأـمـلـ لـتـرـتـسـمـ مـعـ نـهـاـيـةـ الـجـوـلـةـ،ـ بـسـبـبـ تـعـنـتـ النـظـامـ فـيـ هـذـاـ الـمـلـفـ،ـ مـعـ تـسـاؤـلـاتـ عـنـ حـقـيـقـةـ الـمـوـقـفـ الـرـوـسـيـ،ـ وـهـلـ مـوـسـكـوـ لـاـ تـسـتـطـعـ فـعـلـاـ الضـغـطـ عـلـىـ النـظـامـ فـيـ هـذـاـ الـمـلـفـ الـإـنـسـانـيـ،ـ بـيـنـماـ تـضـغـطـ عـلـيـهـ فـيـ قـضاـيـاـ أـخـرـىـ أـكـثـرـ حـسـاسـيـةـ؟ـ

وـحـسـبـ التـصـرـيـحـاتـ الـرـوـسـيـةـ،ـ فـقـدـ اـقـتـرـحـتـ مـوـسـكـوـ إـلـإـفـرـاجـ بـشـكـلـ مـتـزـامـنـ بـيـنـ النـظـامـ وـالـمـعـارـضـةـ عـنـ 50ـ مـعـتـقـلـاـ مـنـ كـلـ طـرـفـ حـتـىـ نـهـاـيـةـ الـعـاـمـ الـحـالـيـ،ـ وـهـوـ رـقـمـ مـتـواـضـعـ وـمـخـيـبـ لـلـأـمـالـ بـالـنـظـرـ إـلـىـ الـأـعـدـادـ الـضـخـمـةـ مـنـ الـمـعـتـقـلـينـ لـدىـ النـظـامـ،ـ وـالـتـيـ تـصـلـ إـلـىـ 450ـ أـلـفـ مـعـتـقـلـ،ـ بـحـسـبـ رـئـيـسـ الـهـيـئـةـ السـوـرـيـةـ لـفـكـ الـأـسـرـىـ وـالـمـعـتـقـلـينـ،ـ فـهـدـ الـمـوـسـىـ.ـ وـقـالـ الـمـوـسـىـ،ـ لـ"ـالـعـرـبـيـ الـجـدـيدـ،ـ إـنـهـ وـفـقـ هـذـاـ الـمـعـدـلـ،ـ أـيـ 50ـ مـعـتـقـلـاـ فـيـ كـلـ مـرـةـ،ـ فـإـنـ إـلـإـفـرـاجـ عـنـ كـلـ الـمـعـتـقـلـينـ يـتـطـلـبـ 9ـ أـلـافـ جـوـلـةـ تـفـاوـضـ،ـ مـضـيـفـاـ أـنـ هـذـاـ يـعـتـبـرـ "ـتـمـيـيـعـاـ"ـ لـقـضـيـةـ الـمـعـتـقـلـينـ،ـ وـتـنـاسـيـاـ لـمـئـاتـ أـلـافـ الـمـعـتـقـلـينـ وـالـمـخـتـفـيـنـ قـسـرـيـاـ فـيـ مـعـسـكـراتـ الـاعـتـقـالـ لـدىـ نـظـامـ (ـبـشـارـ)ـ الـأـسـدـ وـإـفـرـاغـهـ مـنـ مـضـمـونـهـ الـحـقـوقـيـ،ـ وـنـسـفـ لـلـقـرـارـاتـ الـدـولـيـةـ الصـادـرـةـ عـنـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ لـلـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ وـمـجـلـسـ الـأـمـنـ".ـ وـأـوـضـحـ أـنـهـ سـتـكـونـ فـيـ 8ـ دـيـسـمـبـرـ/ـكـانـونـ الـأـوـلـ الـحـالـيـ حـمـلـةـ عـالـمـيـةـ لـلـتـضـامـنـ مـعـ الـمـعـتـقـلـينـ

السوريين، تشارك فيها عشرات المنظمات الحقوقية، وسيكون هناك مؤتمر صحافي في مدريد.

من جانبه، قال الحقوقى السورى، أنور البني، إن "ما حصل فى أستانة هو استهتار واضح بوضع المعتقلين". وأكد أن "المعتقلين ليسوا أسرى حرب لتقى المبادلة عليهم"، مشدداً على أن الكشف عن أوضاعهم وإطلاق سراحهم لا يمكن أن يكون موضوع مساومة أو مقايضة، ولا يمكن استخدامهم رافعة سياسية لأى أحد". وأضاف البني "في حين أن أعداد المفقودين والمعتقلين تناهز 200 ألف، يصور البعض إطلاق سراح 50 أو 100 معتقل (مع أهمية إطلاق سراح أي معتقل) على أنه تقدم ونصر سياسى". وتابع "بئس هذا التقدم، وبئس هذا النصر، وبئس مثل هؤلاء السياسيين".

وحصل "العربي الجديد" على نص الدعوة لحضور فاعلية مدريد التي ينظمها "اتحاد تنسيقيات السوريين حول العالم" بالتعاون مع المنظمات الحقوقية السورية والدولية، وتمثل في عقد مؤتمر حقوقى تحت عنوان "أنقذوا معتقلي الرأي في سوريا"، وذلك "تنويعاً للحملة العالمية لإطلاق سراح المعتقلين السوريين في سجون الأسد والمنظمات الإرهابية المتطرفة والمرتبطة عضوياً بالنظام ومعسكره الهمجي، والذي سيعقد في مدريد بتاريخ 8 ديسمبر/ كانون الأول 2018، كما في عشرات العواصم والمدن في العالم وفي داخل سوريا في آن واحد". وجاء في الدعوة أن "المؤتمر يهدف إلى تسليط الأضواء على هذا الملف الإنساني البالغ الخطورة، واستهانة وحشد الرأي العام العالمي ضد الممارسات المستمرة للسلطة الفاشية القائمة في سوريا، لمختلف أنواع الظلم والتعذيب والأذى والتصفية التي يتعرض لها نحو نصف مليون معتقل رأي ومواطنين أبرياء ومخفين قسرياً من رجال ونساء وأطفال، لسنوات طويلة دون محکمات أو معرفة مصير أو أدنى الحقوق والمعاملات الإنسانية، بما في ذلك منع الزيارات عن ذويهم، بل وتجارة الابتزاز لمعرفة مصيرهم، فضلاً عن حرق الجثث وعدم تسليمها لأهلهما في ظل سياسة الإنكار التي يتبعها النظام". ويشارك في هذه الفاعلية كل من اتحاد تنسيقيات السوريين حول العالم، والشبكة الحقوقية الدولية لدعم العدالة في سوريا، والمركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية، والهيئة السورية للعدالة والإنقاذ الوطنى، والهيئة السورية لفك الأسرى والمعتقلين، ومنظمة CAAFI الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، والمنظمة الدولية لإغاثة الطفل.

وكان رئيس اللجنة القانونية في وفد أستانة، ياسر فرحان، قد قال، لـ"العربي الجديد"، إن الجانب الروسي طرح إفراج متزامن عن 50 معتقلاً لدى كل طرف حتى نهاية العام الحالى. وأضاف أن "المعارضة تدرك ضآلة هذا الرقم قياساً لعدد المعتقلين في سجون النظام، لكن الهدف هو إبقاء الملف حياً، بهدف ثبيت المبدأ المتفق عليه في الاجتماعات السابقة، وهو الإفراج الكامل عن جميع المحتجزين"، مؤكداً رفض المعارضة أن يكون هناك تماثل في عدد المفرج عنهم، لأن ما لدى المعارضة من معتقلين للنظام محدود جداً، بينما لدى النظام مئات آلاف المعتقلين، جلهم من المدنيين. وأشار إلى أن هذا كان هدف الإفراج المتزامن المحدود، الذي جرى قبل أيام في حلب بين النظام والمعارضة، أي إبقاء الملف حياً، والعمل على تنشيطه بكل الوسائل المتاحة.

غير أن الطرح الروسي بالإفراج المحدود عن عدد متماثل من المعتقلين أثار مخاوف واستياء أوساط شعبية عده، باعتباره يرمي فيما يبدو إلى تبادل الأسرى العسكريين فقط بين النظام والفصائل، ولا يشمل المعتقلين المدنيين الذين يموتون يومياً الكثير منهم تحت التعذيب، وآخرهم الناشطتان فاتن رجب وليلى شويكاني. وطالب المرصد السوري لحقوق الإنسان، في بيان أمس الجمعة، بالكشف "عن مصير عشرات الآلاف المفقودين، وتسليم جثث من جرى قتلهم تحت التعذيب إلى ذويهم، وكشف مصير معتقلي الرأي والضمير، ومن أبرزهم خليل معتوق وعبد العزيز الخير وحسين عيسى وعشرات المختفين

والمدافعين عن حرية الرأي وعشرات الآلاف الذين يشاركونهم الظروف ذاتها والمصير نفسه". وحسب "المرصد" فإن هناك نحو 200 ألف شخص معتقلون لدى النظام السوري، توفي منهم تحت التعذيب 16065 مدنياً موثقين بالأسماء، منهم 15876 رجلاً وشابةً، و125 طفلاً دون سن الثامنة عشر، و64 سيدة فوق سن 18، وذلك من أصل 104 ألف، علم المرصد السوري لحقوق الإنسان أنهم فارقوا الحياة في سجون النظام. وأوضح أنه جرى تصفية أكثر من 83 في المائة منهم داخل المعتقلات بين مايو/ أيار 2013 وأكتوبر/ تشرين الأول 2015، فيما أكدت المصادر أن ما يزيد عن 30 ألف معتقل منهم قتلوا في سجن صيدنايا، ثم في إدارة الاستخبارات الجوية التي يديرها جميل الحسن.

وكان النظام قد عمد إلى تسليم أمانات السجل المدني في عدة مناطق سورية، ضمنها مناطق في الغوطة الغربية والقلمون وحلب والحسكة وريف إدلب الجنوبي ودمشق، أسماء معتقلين فارقوا الحياة في معتقلاته بين عامي 2011 و2014 نتيجة ما قال إنها أمراض وأزمات قلبية، لكن في الواقع كان ذلك نتيجة عمليات التعذيب والتكميل والتجويع والأمراض. وجرى تسليم قوائم بـ 4 آلاف اسم إلى أمانات السجل المدني، لتبنيت أسمائهم في قوائم الوفيات. وطالب محققو جرائم الحرب بالأمم المتحدة، قبل يومين، النظام السوري بضرورة إبلاغ أسر من اختفوا وهم قيد الاحتجاز، بما حل بأقاربهم وتقديم سجلات طبية ورفات من توفوا أو أعدموا أثناء احتجازهم. وقالت اللجنة الدولية للتحقيق "من المعتقد أن أغلب الوفيات قيد الاعتقال وقعت في مراكز اعتقال تديرها أجهزة الاستخبارات أو الجيش السوري. لكن اللجنة لم توثق أي واقعة جرى فيها تسليم الجثامين أو المتعلقات الشخصية للمتوفين". وتابعت اللجنة المستقلة، التي يرأسها باولو بينيرو، في اجتماعها الأربعاء الماضي، أنه في كل الحالات تقريباً أشارت شهادات وفاة السجناء التي سلمت لأسرهم، إلى أن سبب الوفاة هو "أزمة قلبية" أو "جلطة". وأضافت "بعض الأفراد من المنطقة الجغرافية ذاتها توفوا في نفس التاريخ، فيما يحتمل أن يشير ذلك إلى إعدام جماعي". وفي أغلب الحالات كان مكان الوفاة المذكور هو مستشفى تشرين العسكري أو مستشفى المجتهد وكلاهما يقع قرب دمشق، لكن لا يذكر اسم مركز الاعتقال.

ورأى الباحث شادي العبدالله أن روسيا، وهي تحاول إعادة تعويم النظام السوري وإكسابه بعض الشرعية الدولية، تسعى إلى طي الملفات التي تدينه بطريقة أو أخرى، وجاء إبلاغ أسر الضحايا بوفاة ابنائها في السجون نتيجة الأمراض خطوة في هذا الاتجاه. وأكد العبدالله أنه "لا روسيا ولا النظام يرغبان في حل حقيقي لقضية المعتقلين، لأن فتح هذا الموضوع قد يعقبه مطالب بالتفتيش والتحقق من المنظمات الدولية في ظروف الاعتقال ووفاة المعتقلين، وهذا سيقود إلى إدانة مؤكدة للنظام السوري، وقد يتبع ذلك مطالب بمحاكمات دولية للعديد من المسؤولين في النظام، ومن فيهم رئيس النظام".

المصادر:

العربي الجديد